

تقديم

يسر دائرة الإحصاءات العامة أن تقدم تقرير النتائج الرئيسية للتعداد الزراعي 2017، والذي نفذته خلال الفترة 2017/3/15-2018/3/31. ويعتبر هذا التعداد السابع من سلسلة التعدادات الزراعية التي نفذتها الدائرة منذ عام 1953.

ويهدف هذا التقرير إلى توفير بيانات عن تركيبة القطاع الزراعي وخصائص الحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية للقطاع النباتي من حيث استخدامات الأرض، مصادر المياه، نظام الري، وخصائص قطاع الثروة الحيوانية، من حيث أعدادها وتوزيعها، ومزارع الثروة الحيوانية المنظمة.

وقد تم تنفيذ هذا التعداد كلياً بجهود وكوادر الدائرة الذاتية، كما تم تمويله من قبل الحكومة الأردنية ومساعدة مالية من الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي.

كما تود دائرة الإحصاءات العامة أن تعبر عن عميق شكرها للجنة الوزارية برئاسة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي وأصحاب المعالي أعضاء اللجنة على التوجيهات والدعم في مختلف المجالات، كما تقدم شكرها لأعضاء اللجان الفنية واللجان التنسيقية في جميع المحافظات الذين ساهموا في إنجاح التعداد الوطني، وتقدير الدائرة عالياً جميع أسر الحائزين الزراعيين التي تمت مقابلتها على وقتها لتقديم البيانات لباحثي الدائرة. والشكر الجزيل أيضاً إلى جميع المؤسسات الرسمية والخاصة التي ساهمت في إنجاح عمليات التعداد، وخاصة كوادر وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، سلطة وادي الأردن، وزارة الداخلية، الأمن العام، قيادة البادية، وكافة المؤسسات الرسمية التي ساهمت في تقديم كافة المساعدات الممكنة.

ولا يفوتني شكر جميع الزملاء في دائرة الإحصاءات العامة على الجهود الكبيرة التي بذلوها في جميع مراحل التعداد لإنجاح هذا العمل الوطني الكبير.

المدير العام

د. قاسم سعيد الزعبي

1. المقدمة

يعتبر قانون الإحصاءات رقم 12 لسنة 2012 السند القانوني لإجراء التعداد، إذ نص القانون على إجراء تعداد عام كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في مجالات المساكن والسكان، والزراعة، والصناعة، والمنشآت، وأي مجال آخر يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير، وعليه وبموجب قرار مجلس الوزراء بكتاب الرئاسة الجليلية رقم 9459/1/11/32 تاريخ 2017/3/5، المتضمن الموافقة على إجراء التعداد الزراعي، فقد نفذت دائرة الإحصاءات العامة التعداد الزراعي الشامل عام 2017.

ويعتبر التعداد الزراعي، عملية إحصائية واسعة النطاق، لجمع معلومات عن تركيب القطاع الزراعي (هيكل القطاع الزراعي) باستخدام الحيازة الزراعية كوحدة عد، ويشمل العد كافة مناطق المملكة. وقد غطى التعداد الحيازات النباتية والثروة الحيوانية التي تحقق شروط الحيازة الزراعية. حيث تتضمن عمليات العد جمع بيانات حول مختلف جوانب النشاط الزراعي وتشمل كافة المواسم الزراعية خلال العام الزراعي الذي بدأ بتاريخ 2016/8/1 وانتهى بتاريخ 2017/7/31.

2. أهداف التعداد

يهدف التعداد الزراعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير بيانات ومعلومات إحصائية شاملة ومفصلة وحديثة، حول البنى الأساسية للقطاع الزراعي لتسهيل مهمة المخططين في الدولة سواء أولئك المعنيين بالتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو المعنيين برسم السياسات الزراعية، وكذلك مستخدمي البيانات في القطاع الخاص.
- توفير إطار حديث وشامل للمعاينة لاستخدامه في المسوح الإحصائية الزراعية السنوية والرابعة التي تعتمد على الحيازة الزراعية كوحدة معاينة، في مجال الإنتاج النباتي والحيواني والاقتصاد الزراعي.
- تقييم التقديرات السنوية لمسوحات المعاينة والخاصة بالمساحات المزروعة واستخدامات الارض وزراعة المحاصيل وإنتاجيتها والإنتاج الحيواني.
- سد النقص وتغطية القصور في بعض أنواع البيانات الزراعية لتلبية احتياجات المستخدمين في مختلف المجالات من خلال توفير بيانات ومعلومات إحصائية حول مكونات القطاع الزراعي.
- دعم المؤسسات الدولية لبرامج تطوير القطاع الزراعي في الأردن من خلال توفير بيانات لأغراض المقارنة الإقليمية والدولية.

3. التعدادات الزراعية السابقة:

يعتبر تعداد 2017 التعداد السابع الذي تنفذه دائرة الإحصاءات العامة، حيث نفذت الدائرة ستة تعدادات زراعية، أولها كان في العام 1953، حيث وفر معلومات عامة عن الوضع الزراعي في الضفتين الشرقية والغربية للموسم الزراعي 1954/1953. بينما نفذ التعداد الثاني في العام 1965 حيث اتسم بالشمولية مقارنة بتعداد 1953. ونفذ التعداد الثالث في العام 1975، حيث غطى هذا التعداد بشمولية جميع الحيازات الزراعية التي تزيد مساحتها عن خمسة دونمات، أما في الحيازات التي تقل مساحتها عن خمسة دونمات فقد استخدم أسلوب المعاينة، حيث بلغ حجم العينة 20% من مجموع هذه الحيازات، وقد شمل هذا التعداد حيازات الثروة الحيوانية، أما التعداد الرابع فقد نفذ في العام 1983، وقد نفذ باستخدام منهجية التعداد السابق مع إجراء بعض التعديلات على بنود الاستبيان. وفي العام 1997 نفذ التعداد الخامس حيث غطى جميع الحيازات الزراعية النباتية التي تزيد مساحتها عن دونم تغطية شاملة بالإضافة على الحيازات الحيوانية والمختلطة. وفي العام 2007 نفذت الدائرة تعدادها الزراعي السادس والذي وفر بيانات احصائية شاملة ومفصلة حول البنية الأساسية للقطاع الزراعي، وقد استخدمت الدائرة أحدث التقنيات في حينها ونفذت التعداد باستخدام الجهاز الكفي (PDA).

4. منهجية التعداد الزراعي 2017:

نظرا لتنوع النشاطات الزراعية، وحرصا على ضمان تغطية أشمل وأوسع لهذه النشاطات بما يلي الاحتياجات الوطنية والدولية، فقد تم تقسيم هذا القطاع الى:

❖ قطاع منظم: يشمل الوحدات الزراعية المنظمة في الأغوار والحيازات التي تروى من الآبار الارتوازية إضافة إلى مزارع الأبقار والدواجن المنظمة، وقد اعتمدت الدائرة على الإطار الذي وفرته سجلات وزارة الزراعة وسلطة وادي الاردن وسلطة المياه، كذلك اعتمدت على كوادر هذه المؤسسات في مرافقة باحثي الدائرة اثناء زيارتهم لغالبية الحيازات من خلال ضباط الارتباط والمنسقين الذين تم تسميتهم لهذه الغاية.

❖ قطاع غير منظم: وشمل باقي الحيازات التي توفرت فيها شروط الحيازة الزراعية المعتمدة لغايات تنفيذ التعداد، وتضمنت الحيازات النباتية البعلية أو تلك التي تروى من غير الآبار الارتوازية، إضافةً لحيازات الضأن والماعز والجمال وغيرها من أنواع التربية المنزلية. حيث تم جمع بيانات هذا القطاع من خلال زيارة كافة المساكن في المملكة ساكن باستخدام الإطار السكاني 2015.

1.4 شمولية التعداد الزراعي:

خلال تنفيذ التعداد تمت زيارة كافة الحيازات الزراعية المنظمة وزيارة كافة مساكن المملكة، وجمع البيانات عن الحيازات التي حققت الشروط التالية:

❖ الحيازة النباتية: هي الحيازة التي تشتمل على محاصيل خضروات، أو محاصيل حقلية، أو أشجار ثمرية، والتي مساحتها الكلية دونم صالح فأكثر أو أي مساحة محمية (بيوت بلاستيكية أو أنفاق أو بيوت زجاجية).

❖ الحيازة الحيوانية: وتشمل أي حيازة تحقق واحدة أو أكثر من الشروط التالية:

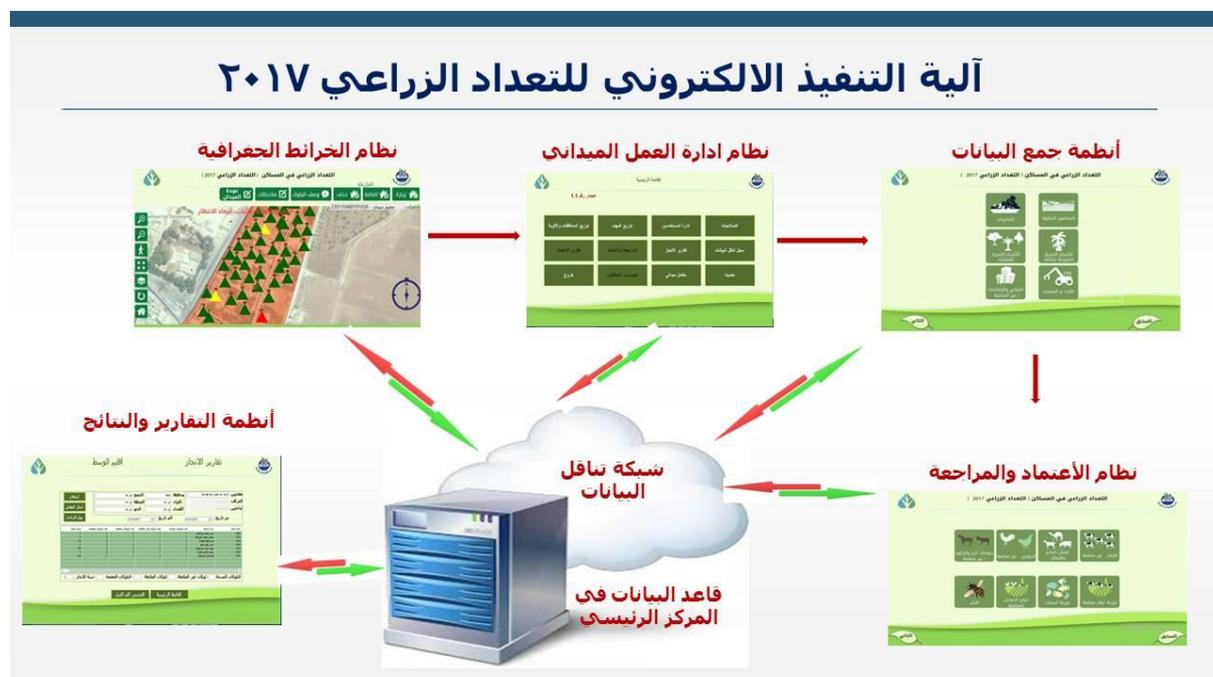
- عشرة رؤوس من الضأن أو الماعز أو كليهما.
- رأس واحد من الجمال أو أكثر.
- خلية نحل عاملة أو أكثر.
- بقرة أنثى واحدة أو أكثر (تربية منزلية).
- ثلاثون من الدواجن المنزلية.
- مزارع الثروة الحيوانية المنظمة: وتتضمن مزارع تربية السمك، ومزارع الأبقار المنظمة، ومزارع الدواجن المنظمة بأنواعها اللاحم والأمهات والبيض والجدات.

2.4 آلية جمع البيانات واستخدام الانظمة الالكترونية:

تم تنفيذ التعداد من خلال إجراء المقابلة الشخصية، وتميز هذا التعداد عن التعدادات الزراعية السابقة بأسلوب جمع البيانات، حيث وظفت الدائرة أحدث وسائل التكنولوجيا في هذا التعداد، فقد نفذته الدائرة باستخدام الأجهزة اللوحية (Tablets) في كافة مراحلها، مستفيدةً من البنية التحتية، والخبرات الذاتية لكوادر الدائرة، والتي تم اكتسابها من التجربة الناجحة للدائرة في تنفيذ التعداد السكاني 2015 إلكترونياً وبكافة مراحلها أيضاً. ولهذا الغرض تم تطوير عدة أنظمة برمجية على النحو التالي:

- نظام جمع البيانات: حيث تم تطوير استمارة عد الكترونية، تم خلالها ادخال البيانات مباشرةً من قبل الباحث على الأجهزة اللوحية في الميدان، حيث تضمن هذا النظام الية تدقيق مباشرة أثناء عملية الادخال، وبذلك إختصرت هذه الآلية عمليات التدقيق، والترميز، والإدخال المتبعة في الأسلوب الورقي، إضافة الى أن هذه الآلية تعزز الحفاظ على سرية البيانات.
- نظام الخرائط الجغرافية: قام قسم نظم المعلومات الجغرافية باستخراج جميع خرائط بلوكات المملكة إلكترونياً، من واقع التعداد السكاني 2015، وتحميل هذه الخرائط على أجهزة العد حسب المهام المسندة

- لكل باحث، الأمر الذي مكن الباحثين والمراقبين من الاستدلال على مناطق عملهم بشكل أكثر دقة، إضافةً إلى ضبط جودة البيانات من خلال إغلاق برنامج الإدخال فور مغادرة الباحث منطقة عمله.
- نظام إدارة العمل الميداني: تم تطوير نظام خاص بإدارة العمل الميداني لتمكين العاملين في الميدان من إسناد المهام للباحثين في مراكز العد بشكل الكتروني، كما اشتمل هذا النظام على جميع التقارير التي مكنت الإدارة الميدانية من متابعة الانجاز بشكل لحظي.
 - نظام الاعتماد والمراجعة: مكن هذا النظام الفنيين في مركز الدائرة من الاطلاع على البيانات المدخلة من قبل الباحثين أولاً بأول، بحيث يتم اعتماد الاستمارات الصحيحة وإعادة الخاطئة الى الميدان الكترونياً لتتم مراجعتها وتصويب الاخطاء من قبل الباحث أو إعادة زيارة الحائز للتأكد من دقة البيانات.
 - نظام التقارير والنتائج: وفر النظام جميع التقارير اللازمة للإطلاع على المؤشرات الرئيسية لبيانات التعداد أولاً بأول، وذلك لأغراض اجراء عمليات التدقيق والمتابعة بشكل فوري.
 - نظام تناقل البيانات: زودت الأجهزة اللوحية بشرائح اتصال خلوية، متصلة مباشرةً مع الخادم الرئيسي في مركز الدائرة بشكل آمن ويضمن سرية البيانات. وقد مكن هذا النظام الباحثين من إجراء عملية تناقل البيانات من كافة الأجهزة اللوحية في المملكة إلى الخادم الرئيسي فور انتهاء جمع البيانات، وتحميل المهام الجديدة المسندة للباحث، إضافةً لأية تحديثات تطراً على برنامج العد.



3.4 الإسناد الزمني للتعداد الزراعي 2017

يعتبر العام الزراعي 2016/2017 هو الإسناد الزمني لجميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها في التعداد الزراعي 2017، باستثناء بيانات الثروة الحيوانية حيث اعتبر يوم 2017/5/1 هو يوم الإسناد الزمني لها.

5. مراحل تنفيذ التعداد الزراعي 2017

1.5 مرحلة التخطيط والتحضير:

وقد تم في هذه المرحلة ما يلي:

- إصدار قرار من مجلس الوزراء الموقر بإجراء التعداد الزراعي.
- إعداد الهيكل التنظيمي للتعداد الزراعي، وتشكيل لجان التعداد الزراعي، مثل اللجنة الوزارية، واللجنة الفنية، واللجنة الإدارية والمالية، واللجنة الإعلامية، إضافة إلى اللجان الفرعية الأخرى مثل لجنة تنسيق الإنفاق، واللجان التنسيقية في المحافظات، وتحديد مهام كل منها. حيث مثلت جميع المؤسسات الرسمية المعنية في القطاع الزراعي ضمن هذه اللجان من خلال ضباط ارتباط ومنسقين، وقد شملت هذه المؤسسات وزارة الزراعة، والمياه والري، والصناعة والتجارة، والداخلية.
- إعداد خطط التعداد المختلفة، وتحديد متطلبات ومستلزمات كل مرحلة، ونوعية وأعداد العاملين حسب المستويات المطلوبة، وإعداد برامج تدريبهم ومستلزماتها وتنفيذها. كذلك وضع الجداول الزمنية لمراحل لتعداد، الذي يتضمن تاريخ بدء وانتهاء كل مرحلة من المراحل، وفعاليات وأنشطة التعداد ضمن كل مرحلة.
- تجهيز مكاتب إقليمية، ومكاتب ميدانية، للإشراف على سير العمل الميداني في مختلف مناطق العد. وتوفير اللوازم، والمعدات، والسيارات، والقرطاسية، والمكاتب، وأجهزة الحاسوب اللازمة، وغيرها.
- تحضير الخرائط الالكترونية المتضمنة البلوكات والمباني والتي أعدت لأغراض التعداد العام للسكان والمسكن 2015 من قبل قسم الخرائط الجغرافية في الدائرة.
- إعداد واعتماد جداول مخرجات التعداد التي تلي احتياجات المستخدمين. وإعداد جداول تحليلية خاصة بالحاسب الآلي.
- وضع المعايير والتصانيف الفنية التي استخدمت في التعداد والتي اعتمدت على المنهجيات والتصانيف الدولية. تصميم نموذج حصر الحائزين الزراعيين والاستمارة وفقاً للاحتياجات الوطنية ومتطلبات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ووفقاً للبرنامج العالمي الجديد للتعداد الزراعي 2020 «WCA»،

والذي تم تدريب الفنيين المعنيين في الدائرة عليه خلال الورشة التدريبية التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية «AITRS» في عمان في شهر أيار 2016.

- وضع قواعد التدقيق وتعليمات تعبئة الاستمارات من قبل الفنيين ذوي الخبرة في مختلف أنواع الحيازات التي سيغطيها التعداد، وإعداد كتيب التعليمات، وجداول الترميز، وكافة وثائق التعداد، وتسليمها مع الاستمارة لفريق البرمجة ليصار إلى تحويلها إلكترونياً، واعداد برامج ادارة العمل الميداني، وتقارير المتابعة الفورية.
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة باستخدام الأجهزة اللوحية والبرمجيات اللازمة لها واستلام هذه الأجهزة، والتأكد من سلامتها الفنية بالتعاون مع قسم الدعم الفني في الدائرة.
- تجريب البرنامج من قبل الفنيين، وإدخال مجموعة من الأمثلة العملية على الأجهزة اللوحية والتأكد من فعالية كافة قواعد التدقيق، ومرونة استخدام البرنامج، ومن ثم تزويد المبرمجين بالملاحظات والمشاكل، وإيجاد الحلول المناسبة بالتعاون ما بين الفنيين الزراعيين والمبرمجين.
- إجراء العد التجريبي لاختبار مرحلة العد للتأكد من الجاهزية الإلكترونية والفنية والميدانية. قامت مجموعة من الفرق الميدانية بإجراء عد تجريبي في كل من مناطق الأغوار والمرتفعات التابعة لمحافظة لمدة استمرت 14 يوماً، وقد استهدفت عملية العد التجريبي مايلي:
 1. اختبار استمارة التعداد من حيث ترابط الاسئلة وقواعد التدقيق الالكترونية.
 2. تقدير الوقت اللازم لاستيفاء البيانات.
 3. تقدير اعداد الكوادر الميدانية اللازمة لمرحلة العد الفعلي.
 4. اختبار استخدام منظومة التعداد الزراعي الالكترونية من أجهزة والتناقل الالكتروني للبيانات.اكتسب العاملون في مرحلة العد التجريبي خبرة جيدة في تعبئة نموذج الحصر واستمارة التعداد باستخدام الجهاز الكفي، والتعرف على المشكلات الميدانية وأسلوب حلها، واستنادا إلى نتائج مرحلة العد التجريبي فقد تم إجراء التعديلات اللازمة على استمارة التعداد الالكترونية وبعض بنودها.
- البدء بتنفيذ الحملة الإعلامية، وإصدار مسابقة لتصميم شعار التعداد الزراعي 2017 واعتماده، وإقرار بروشور التعداد الزراعي.

2.5 مرحلة التنفيذ الفعلي للتعديد:

وقد اشتملت هذه المرحلة على ما يلي:

- تدريب الكوادر الميدانية وتوزيعها حسب مناطق العمل. حيث يعتبر تدريب العاملين في التعديد مسألة رئيسية تتطلب الكثير من الجهد والإعداد نظراً لضخامة أعداد المشاركين من جهة، والتأكد من بناء قدرات الباحثين لتنفيذ عمليات العد. حيث أعدت خطة اشتملت على مرحلتين: الأولى لتدريب الفرق العاملة في مرحلة عدّ الوحدات الزراعية في الأغوار، ومزارع الدواجن المنظمة، وحيازات الآبار الارتوازية، والثانية لتدريب الفرق العاملة في مرحلة عدّ الحائزين الزراعيين من خلال المساكن.
- عقدت الدورة التدريبية الأولى لمرحلة عدّ الأغوار لمدة اسبوع في شهر آذار، حيث قام الطاقم الفني للتعديد بمهام تدريب الباحثين والمراقبين البالغ عددهم 65 موظفاً من كادر قسم المسوح الميدانية الزراعية، أما الدورة الثانية فقد عقدت لمدة أربعة أسابيع خلال شهر آب في مراكز العدّ في المحافظات والألوية، وقام خلالها المدربين بتدريب المراقبين والباحثين وموظفي الدعم الفني والبالغ عددهم حوالي 431 موظفاً تم تعيينهم على حساب المشاريع المؤقتة.
- شمل البرنامج التدريبي التعريف بأهداف التعديد، ومنهجية جمع البيانات، والتعاريف والمصطلحات، وأسلوب تعبئة نموذج الحصر، واستمارة التعديد، وتعريف المشاركين من مختلف المستويات بواجباتهم ومسؤولياتهم ضمن المهام المنوطة بكل منهم، إضافة إلى تدريبهم على استخدام أجهزة التابلت والتعامل معها فنياً وتقنياً. وفي نهاية الدورة التدريبية، عقد قسم الجودة امتحاناً شاملاً لضمان كفاءة المتدربين.
- تكثيف الحملة الإعلامية: تم إعداد خطة للحملة الإعلامية للتعديد الزراعي وتشكيل لجنة معنية بالأمر وتوزيع الأدوار بحيث تغطي مختلف الجوانب الإعلامية والتي تحقق هدف هذه الحملة وحسب مراحل التنفيذ، حيث تم عمل لقاءات صحفية لعطوفة المدير العام/ المدير الوطني للتعديد الزراعي. وتزويد التلفزيون الأردني برسائل إعلامية لعرضها على قناة التلفزيون الأردني. وإعداد فيلم تعريف عن التعديد الزراعي من قبل التلفزيون الأردني. وإعداد ثلاثة تقارير اخبارية في الأقاليم الثلاث من قبل التلفزيون الأردني تم بثها خلال النشرات الإخبارية اليومية.

3.5 مرحلة جمع البيانات

نفذت عملية جمع البيانات على عدة فترات زمنية مراعاةً للمواسم الزراعية في الأغوار، إضافة إلى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي المنظم حيث كانت على النحو التالي:

الفترة الزمنية الأولى: عد القطاع المنظم

وشملت هذه المرحلة عد حيازات الوحدات الزراعية في الأغوار، وحيازات الآبار الارتوازية، ومزارع الدواجن المنظمة ومزارع الأبقار المنظمة، حيث تمت من خلال إجراء زيارتين كما يلي:

أ. زيارة الحيازة: وتستهدف جمع بيانات الحيازة، وتتضمن عنوان الحيازة، وعنوان الحائز، بالإضافة إلى نوع الحيازة (نباتية أو حيوانية)، ومساحتها وأنواع الزراعات وأنواع الثروة الحيوانية، والتكوين الرأسمالي للحيازة.

ب. زيارة الحائز: تم إجراء زيارة منفصلة للحائز نتيجة وجود صعوبة في الحصول على بيانات الحائز التفصيلية من العمال المتواجدين عادة في المزرعة. وتتضمن بيانات الحائز: عمره، وجنسيته، ومهنته الرئيسية والثانوية، والمستوى التعليمي الذي أنهاه الحائز، وعدد أفراد أسرته، وفتاتهم العمرية، ونظام حيازة الجزء (حق الاستغلال)، وإدارة الحيازة.

الفترة الزمنية الثانية: مرحلة عدّ القطاع الزراعي غير المنظم:

وشملت هذه المرحلة عد باقي الحيازات الزراعية التي يستهدفها التعداد مثل حيازات الضأن والماعز والجمال وحيازات التربية المنزلية للدواجن والأبقار والنحل، وإضافة إلى الحيازات النباتية البعلية أو تلك التي تروى من غير الآبار الارتوازية. وتم جمع هذه البيانات من خلال زيارة كافة مساكن المملكة من واقع الإطار السكاني الذي وفره التعداد السكاني 2015.

حيث تم البدء في مرحلة جمع البيانات للحيازات الزراعية من المساكن في كافة محافظات المملكة بتاريخ 2017/9/6 واستمرت هذه المرحلة لغاية 2018/3/31.

4.5 مرحلة استخراج وتحليل النتائج

تميز هذا التعداد باستخراج النتائج بشكل مباشر مما أتاح فرصة إجراء عمليات التدقيق والتصويب فور تناقلها، وبالتالي استخراج النتائج الأولية للتعداد خلال الأيام القليلة التي تلت انتهاء العمل الميداني، واستمرت عملية تنظيف البيانات والتأكد من اتساقها ومنطقيتها مدة 30 يوماً فقط، مما أتاح إعداد تقرير النتائج الأولية للتعداد في نهاية شهر نيسان 2018. كما تضمنت هذه المرحلة ما يلي:

- استخراج النتائج النهائية للتعداد خلال الأربعة شهور التالية، حيث يتوقع أن تصدر النتائج النهائية في شهر آب 2018 على شكل مجلدات ورقية، وأقراص مرنة، وعلى موقع الدائرة الإلكتروني.
- إجراء تحليل إحصائي للنتائج واستخراج المؤشرات.
- كتابة التقرير النهائي.

6. جودة البيانات

شارك قسم الجودة في التعداد الزراعي من المراحل الأولى للتعداد الزراعي حيث كان عضواً في اللجنة الفنية للتعداد ومشاركاً في أكثر الاجتماعات الأولية التي تم فيها التحضير لهذا العمل الكبير على مستوى الأردن. لضمان سلامة سير العمليات والإجراءات في كل المراحل التي تضمن الحصول على بيانات سليمة ذات جودة عالية. حيث تم تطبيق مبادئ الجودة الدولية المعمول بها عالمياً على كل المراحل منذ انطلاق العمليات ووضع المادة العلمية ومناقشتها مع المعنيين وتوثيق الأسئلة والإجابات والنقاشات التي تمت، وعمليات تدريب المدربين ورصد الدورة كاملة والتي من خلالها تم الإتفاق على مفاهيم موحدة للتدريب. واجريت التقييمات والإختبارات لكل هذه العمليات.

كما تمت عمليات التدريب بمشاركة قسم الجودة والتي رصد فيها البيئة التدريبية كاملة من حيث تقييم المدربين والمتدربين وقياس مدى فهم المتدربين للمادة وتفاعلهم داخل القاعة التدريبية وتجريب الإستمارة إلكترونياً ورصد وتوثيق الملاحظات وكتابتها في تقرير مفصل يرفع للإدارة العليا بشكل يومي وإرفاق نتائج التقييم والإختبارات التي تجرى للمتدربين بالتعاون مع القائمين على التدريب.

تم مرافقة الفرق في عملية التجريب للإستمارة الإلكترونية والتأكد من فاعلية البرنامج والعمل على تجميع الملاحظات والبند الخاصة بهذه العملية وإجراء أكثر من إختبار لهذه الإستمارة من قبل فريق الجودة في الميدان والبدء في خطة قسم الجودة قبل مرحلة التنفيذ.

كما رافقت فرق الجودة العملية وأجرت عمليات العد البعدي والتأكد من سلامة البيانات المستوفاة ورصد كافة الملاحظات التي تستجد من حالات جديدة ومعالجتها مع المعنيين.

تم تطبيق مبادئ الجودة على كل المحاور واجريت اختبارات لعمليات التطابق والمقارنة والتوثيق وشفافية هذه البيانات ودقتها واستغلال الوقت وموثوقيتها ولغاية هذه اللحظة تتم المتابعة في دراسة النتائج الأولية قبل اطلاقها.

7. المصطلحات والتعاريف:

1/7 - التجمع السكاني:

هو المكان الذي يقيم فيه السكان كأفراد أو جماعات في مبان ومساكن ثابتة أو متحركة. وقد يكون التجمع مركزاً لممارسة نشاط اقتصادي واحد أو أكثر، وتختلف التجمعات السكانية اختلافاً كبيراً من حيث حجم السكان فيها. وعادة ما يحمل التجمع السكاني اسماً يميزه عن التجمعات الأخرى وللتجمع حدوداً واضحة ويتكون التجمع السكاني من بلوك واحد أو أكثر. وللغايات الإحصائية، فإن كل تجمع سكاني في المملكة يتبع قضاء معيناً (سواء كان قضاء وهمياً أو فعلياً)، وأن كل قضاء يتبع لواء، وأن كل لواء يتبع محافظة. وقد خصص لكل تجمع سكاني رقماً (رمزاً) يميزه عن غيره من التجمعات وكذلك بالنسبة للتقسيمات الإدارية والإحصائية على مختلف مستوياتها.

2/7 - المنطقة:

بموجب نظام التسمية والترقيم في البلديات قسمت كل مدينة إلى مناطق خدمية ولكل منطقة اسم ورقم يميزها عن بقية المناطق. ولغايات إحصائية تعتبر التجمعات السكانية التي لم تقسم إلى مناطق من قبل البلديات التي تتبع لها، منطقة واحدة.

3/7 - الحي:

بموجب نظام التسمية والترقيم قسمت كل منطقة في المدن والتجمعات السكانية الأخرى إلى أحياء ولكل حي اسم ورقم يميزه عن بقية الأحياء. ولغايات إحصائية يعتبر التجمع حي واحداً في حالة أن التجمع غير مقسم إلى أحياء.

4/7 - البلوك:

مجموعة من المباني تكون تجمعاً سكانياً أو جزءاً من تجمع سكاني، له حدود اصطناعية كالشوارع المعبدة وغير المعبدة، الدخلات والممرات، الأدراج، أعمدة الكهرباء، الهاتف وسكة الحديد... الخ، أو حدود طبيعية كالجبال، الأنهار والأودية يمكن التعرف عليها على الطبيعة بسهولة. وقد وضع حول حدود كل بلوك علامات مميزة ذات أشكال مستطيلة تبين حدوده الخارجية وتحمل رقماً يميزه عن البلوكات المجاورة.

5/7- الشارع (الطريق):

ممر عام أو خاص يؤدي إلى مداخل مبنى أو أكثر، وقد يكون الشارع مرصوفاً (معبداً) أو غير مرصوف (ترابي)، وقد يكون مستقيماً أو متعرجاً، وقد يكون مفتوحاً من طرفين أو مسدوداً من طرف واحد. وقد يكون للشارع اسم يميزه عن غيره من الشوارع المجاورة أو القريبة منه وقد لا يكون له اسم، وقد يكون الاسم الذي يعرف به الشارع له صفة رسمية أو انه بدون أي صفة رسمية.

6/7- المبنى:

هو كل مشيد قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصفة دائمة أو مؤقتة مكون من أي مادة كانت، يتكون من طابق واحد أو أكثر وله سقف، يستخدم لسكن الأدميين أو لممارسة العمل أو العبادة أو التسلية، له باب (مدخل) أو أكثر يؤدي من طريق عام أو خاص إلى جميع أو غالبية مشتملاته. تعتبر ملحقات المبنى مثل (الكراج، دكان، دورة المياه، المخزن) من توابع المبنى الأساسية وليست مباني مستقلة، لا تعتبر مباني كذلك كل من مظلات مواقف الباصات، الجسور وأكشاك ومحولات الكهرباء والمباني المهجورة.

7/7- صفة أشغال المبنى:

للسكن فقط.

للعمل فقط.

للعبادة كالمساجد و الكنائس.

للترفيه والثقافة.

متعدد الأغراض كالعمل و السكن.

مغلق: هو المبنى الذي يقطنه سكان ولكنهم غير موجودين وقت الزيارة (وقت الحصر).

خال: وهو المبنى الذي لا يقطنه أحد وقت التعداد وخال من أي موجودات. وتعتبر المباني المفروشة ولا يقطنها أحد وقت التعداد خالية كذلك.

تحت التشييد: هو المبنى الذي له سقف وجدران وهو قيد البناء أو التشطيب حالياً، أي أنه غير مستكمل البناء وغير جاهز للإشغال وقت التعداد.

8/7- المدخل الرئيسي للمبنى:

هو المدخل أو الباب الذي يطل على الشارع أو الممر أو الدخلة أو الدرج ويؤدي إلى مشتملات المبنى وطواقمه، وقد يكون للمبنى أكثر من مدخل له نفس الصفات، إلا أنه يتم اختيار أكثرها استخداماً واعتباره مدخلاً رئيسياً.

9/7- المدخل الفرعي للمبنى:

هو كل مدخل (أو باب) يؤدي إلى مشتملات المبنى ولم يتم اعتباره مدخلاً رئيسياً لعدم انطباق الشروط السابقة الذكر عليه.

10/7- المسكن:

هو عبارة عن مبنى بأكمله (أو جزء من مبنى) له جدران وسقف، أعد أصلاً لسكن أسرة معيشية واحدة أو أكثر مهما كانت صفة إشغاله حتى وإن كان خالياً أو مغلقاً أو تحت التشييد وقت المسح. يتكون المسكن من غرفة أو أكثر مع منافعها وله باب مستقل عن المساكن الأخرى يؤدي مباشرة (أو عن طريق ممر أو درج) إلى الطريق العام دون المرور بمساكن أخرى. ولا تعتبر مساكن المباني المهجورة التي لا تصلح للسكن الأدمي.

ولأغراض التعداد فإن كل مكان وجد مأهولاً وقت الحصر يعتبر مسكناً. وعلى ذلك يكون المسكن إحدى الحالات التالية:

مبنى مشيد أصلاً لاستخدام أسرة واحدة مثل الفيلا.

جزء من المبنى مثل الشقة في العمارة أو الدار.

مكان مشغول يسكن داخل مبنى منشأة مثل سكن الحارس أو مدير المنشأة.

مبنى معد أصلاً للسكن يستخدم منشأة وسكن في نفس الوقت.

المباني الهامشية وقت الحصر.

11/7- صفة أشغال المسكن:

مأهول بأسرة خاصة

مأهول بأسرة جماعية

خال: وهو المسكن الذي لا يقطنه أحد وقت التعداد، ولا يتواجد فيه أي موجودات. وتعتبر المساكن المفروشة ولا يقطنها أحد وقت التعداد خالية كذلك.

مغلق: هو المسكن الذي يقطنه سكان ولكنهم غير موجودين وقت الزيارة (وقت الحصر) كأن يكون قاطنيه قد توجهوا لزيارة أسرة أخرى أو لقضاء مهمة أو سياحة داخل أو خارج الأردن.

تحت الإنشاء: هو المسكن الذي له سقف وجدران وهو قيد البناء أو التشطيب حالياً، أي أنه غير مستكمل البناء وغير جاهز للمسكن وقت التعداد.

12/7- المنشأة:

هي مكان ثابت يزاول فيه نشاط اقتصادي واحد أو أنشطة متكاملة أو متماثلة، ويملك هذه المنشأة مالك واحد، فردا كان أو شركة، أي أن المالك قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا. وتعتبر جميع الأماكن الموجودة داخل مبنى واحد أو مجموعة مباني داخل سور منشأة واحدة طالما يملكها شخص طبيعي أو اعتباري واحد، يزاول فيها نشاط اقتصادي واحد أو متكامل أو متماثل. أما إذا كانت المؤسسة أو الشركة تزاول أكثر من نشاط في مبنى أو جزء منه، فيعتبر كل نشاط منشأة شريطة أن تكون لها حسابات مستقلة، وزيادة في التوضيح فانه إذا تواجد نشاطان مختلفان يزاولان في مكان واحد وأمكن الفصل بينهما من الناحية المالية، أي كل منهما يمسك حسابات مستقلة، فيعتبر كل نشاط في هذه الحالة منشأة مستقلة. وفي حال عدم التمكن من الفصل فتعامل كلها كمنشأة واحدة ويغلب النشاط الاقتصادي الذي تعتبره المنشأة رئيسيا لها، وتعتبر بقية الأنشطة ثانوية أو مساندة تدرج بياناتها ضمن استثمارة النشاط الرئيسي. ويشترط أيضا للمنشأة أن يكون بها مشتغل أو أكثر من اجل مزاولة النشاط الاقتصادي. وبهذا المعنى للمنشأة فان أساس اعتمادها كمنشأة هو وجودها في مكان ثابت، وبذلك فان الباعة المتجولون لا يعتبرون منشآت كما أن البسطات في الشوارع لا تعتبر منشآت بينما تعتبر البسطة المرخصة والثابتة في سوق عام أو مبنى منشأة يتم شمولها في التعداد. ولأغراض التعداد الزراعي لا بد من تحديد نوع المنشأة فيما إذا كانت مزرعة منظمة ويجب تحديد نوع المزرعة كأن تكون مثلا مزرعة دجاج بياض أو لاحم أو مزرعة أبقار.

13/7 - صفة إشغال المنشأة:

- منشأة مأهولة .
- منشأة للعمل فقط.
- خال: وهي المنشأة الخالية من أية موجودات.
- مغلق: وهي المنشأة المغلقة بحيث لا يمكن الاستدلال على اسمها ولا نشاطها الاقتصادي.
- تحت الإنشاء: وهي منشأة لها سقف وجدران وهي قيد البناء أو التشطيب حالياً، أي أنها غير مستكملة البناء وغير جاهزة لمزاولة أي نشاط اقتصادي وقت التعداد.
- للعبادة فقط كالمساجد والكنائس.
- للترفيه والثقافة.

14/7 - الأسرة:

هي عبارة عن فرد أو أكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة (أو جزءاً منها). ولغايات التعداد هناك نوعان من الأسر هما الأسرة الخاصة والأسرة الجماعية. الأسرة الخاصة فهي التي لها رئيس (رب الأسرة) ويساهم أفرادها في الإنفاق من دخل رب الأسرة أو بعض أفرادها، ومن الشائع وجود صلة قرى تربط معظم أفراد الأسرة الواحدة بعضهم ببعض. ومن الشائع أيضاً اشتراكهم في جميع وجبات الطعام أو بعضها. أما الأسرة الجماعية فليس لها رب أسرة وتتكون من مجموعة أفراد ولكنهم لا يشتركون معاً في ترتيبات الدخل والإنفاق مثل مساكن العمال الجماعية ومساكن المرضى والممرضات خارج المستشفى ومساكن المعلمين والمعلمات ونزلاء الفنادق والسجون ومساكن العجزة والأيتام والمصححات العقلية ويستثنى من هؤلاء معسكرات الجيش والأمن بكافة فروعها. ولإغراض التعداد الزراعي فإن رب الأسرة في الأسر الجماعية والتي تتعلق بمساكن العمال الجماعية هو الأكبر سناً.

15/7 - الحدائق المنزلية :

هي عبارة عن أرض مزروعة حول المنزل ولا تنطبق عليها شروط الحيازة النباتية وتستغل لزراعة نباتات الزينة كالورود أو الأشجار الثمرية أو الخضروات أو المحاصيل الحقلية.

هي وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة، و تشمل جميع الحيوانات الموجودة وكل الأراضي المستعملة كليا أو جزئيا لأغراض الإنتاج الزراعي بغض النظر عن الملكية أو الشكل القانوني. وقد تكون إدارة الحيازة الواحدة بيد شخص واحد أو أسرة، و قد يشترك فيها شخصان أو أسرتان أو أكثر، و قد تتولاها عشيرة أو قبيلة أو قد تدار من قبل شخصية اعتبارية مثل شركة أو جمعية تعاونية أو وكالة حكومية. و قد تتكون ارض الحيازة من جزء واحد أو أكثر، تقع في تجمع واحد بشرط أن يشترك جميع أجزاء الحيازة في وسائل إنتاج واحدة مثل العمالة والمباني الزراعية والآلات الزراعية وحيوانات الجر. ولا تعتبر كلا من النشاطات الاقتصادية التالية حيازات زراعية كون نشاطاتها تقع خارج نطاق الزراعة:

- الصيد والقنص وتربية حيوانات الصيد.

- استغلال الغابات أو قطع الأخشاب.

- صيد الأسماك.

- الخدمات الزراعية.

* ملاحظة: يجب احضار الغابات والمشاتل التي تقع ضمن الحيازة والتي تعرف بما يلي :

- تعريف الغابات (أشجار حرجية): وهي جزء من مساحة الحيازة التي تحتوي على أشجار حرجية بشكل كثيف، وجدت بالطبيعة أو بفعل الإنسان، ولها أو سيكون لها قيمة كأخشاب أو منتجات أخرى للغابات أو تستخدم كمصدات رياح.

- مساحة المشاتل: وهي جزء من مساحة الحيازة تستخدم لإنتاج الأشبال سواء لنقلها أو لبيعها، وسواء كانت أشتال خضراوات مثل البندورة أو أشتال محاصيل حقلية مثل التبغ أو أشتال أشجار ثمرية مثل الحمضيات. ويستثنى من ذلك مشاتل الأشجار الحرجية والمشاتل الخاصة والحكومية.

هي الحيازة التي تشمل على محاصيل خضروات أو محاصيل حقلية أو أشجار ثمرية والتي مساحتها الكلية دونم صالح فأكثر أو أي مساحة محمية (بيوت بلاستيكية أو أنفاق بيوت زجاجية).

تصنف الحيازة على أنها حيوانية إذا احتوت على حيوانات فقط (أبقار أو جمال أو ماعز أو ضأن) مع توفر واحد أو أكثر من الشروط التالية:

(1) عشرة رؤوس من الضان أو الماعز أو كليهما

الماعز: عبارة عن الأغنام التي يغطي جسمها شعر

الضأن : عبارة عن الأغنام التي يغطي جسمها الصوف .

(2) رأس واحد من الجمال أو أكثر: وهو الحيوان الذي يتميز بكتلة الدهنية على ظهره (سنام) وانثى الجمل تسمى ناقة.

(3) خلية نحل عاملة أو أكثر: وهي خلايا التي تحتوي على طوائف نحل العسل.

(4) بقرة انثى واحدة أو أكثر (تربية منزلية) : اي واحدة أو أكثر من اناث الابقار تربي دون وجود مستلزمات الفنية واللات وترخيص.

(5) مزرعة واحدة للأبقار المنظمة : هي مزارع تختص بتربية الأبقار لأغراض تجارية ويتطلب إنشاؤها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الجهات الرسمية وفق شروط معينة ، وتتوفر فيها الأبنية والأدوات اللازمة لتربية الحيوانات مثل مرابط وبركسات للتربية ومحلب آلي وشبة الي وغرفة مبردة أو خزان مبرد و مستودع للأعلاف..... وغيرها.

(6) ثلاثون من الدواجن غير المنظمة (المنزلية):- تشمل جميع الدواجن التي تربي في البيوت لأغراض الإنتاج الزراعي دجاج-حمام-بط-حبش-أوز-أرانب-فري (حجل)-نعام-طاووس

ويستثنى من ذلك الدواجن والطيور التي تستخدم لأغراض الزينة مثل العصافير

(7) مزرعة واحدة من الدواجن المنظمة :

وهي المزارع المتخصصة بتربية الدجاج بغرض انتاج لحوم الدجاج او بيض المائدة او التفقيس ، وتتوفر فيها الأبنية والأدوات اللازمة لتربية الحيوانات وتعمل بأسلوب تجاري، ويتطلب إنشاؤها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الجهات الرسمية وفق شروط معينة. اعداد الطيور بالالاف.

وتقسم هذه المزارع الى :

1- الدجاج اللحم: وهي المزارع المخصصة لتربية الدجاج بغرض إنتاج اللحوم

2- الدجاج البياض: وهي المزارع المخصصة لإنتاج بيض المائدة.

3- الدجاج الأمهات: وهي المزارع المخصصة لإنتاج بيض التفقيس

(8) مزارع تربية الأسماك:

وهي برك مخصصة لغايات تربية الأسماك سواء كانت تستخدم فيها مياه عذبة أو مياه مالحة وسواء كان الهدف من التربية هو التكاثر أو إنتاج الأسماك. ، وتتوفر فيها الأبنية والبرك والأدوات اللازمة للتربية وتعمل بأسلوب تجاري، ويتطلب إنشاؤها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الجهات الرسمية وفق شروط معينة.

19/7- الحيازة المختلطة:

تصنف الحيازة على أنها حيازة مختلطة في حال شمولها على أراض تستغل لغايات الإنتاج النباتي وكذلك تربية الحيوانات. وعليه فإن الحيازة النباتية التي تشمل على بقرة واحدة أو أكثر أو جمل أو أكثر أو عشرة رؤوس فأكثر من الماعز أو الضأن أو كليهما أو مزارع منظمة أو 30 أو أكثر من الدواجن أو خلية نحل تصنف على أنها حيازة مختلطة.

20/7- الحائز الزراعي:

هو شخص أو مجموعة اشخاص او شخصيه اعتبارية يمارس سيطرة إدارية على تشغيل الحيازة الزراعية ويتخذ قرارات رئيسية فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة. وتقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة اليومية إلى مدير بأجر .

وفي حالة قيام عضوين أو أكثر من أعضاء الأسرة بإدارة نفس الحيازة فإن رب الأسرة هو الذي يعتبر الحائز.

وهنا لا بد من التمييز بين الحائز الزراعي والمالك للحيازة الزراعية، فليس بالضرورة كل من يملك هو حائز، وخاصة في حيازات الثروة النباتية: فقد يجوز المالك هذه الحيازة لنفسه او قد يؤجر المالك الحيازة الى غيره فيتحمل غيره تبعاتها الاقتصادية ومصاريفها والقرار الزراعي. خلال الموسم الزراعي.

وليس بالضرورة ان يمتلك الحائز الحيازة الزراعية، فقد يتم استغلال الحيازة وادارتها بناءً على ترتيبات معينة بين الحائز والمالك كالاستئجار ووضع اليد وغيرها. كما ان متضمن المحصول فقط لا يعتبر حائز.

فالشخص المستهدف من التعداد هو الحائز الزراعي : الذي يمتلك السلطة الادارية على الحيازة والقرار الزراعي ويتحمل التبعات الاقتصادية على الحيازة في مختلف مراحل العمل ويدير هذه الحيازة ومواردها (سواء بنفسه او بمدير مأجور) ويمتلك حق التصرف بموارد الحيازة (سواء كان يملك الحيازة او اخذ هذا الحق بالاستئجار او وضع اليد .) خلال السنة الزراعية للتعداد. 2017/7/31-2016/8/1

21/7- نظام حيازة الأرض (حق الاستغلال)

هو الترتيبات أو الحقوق التي يتمكن الحائز بمقتضاها حيازة أرض الحيازة واستغلالها. وعليه فإن نظام حيازة الأرض قد يرجع إلى ملكيتها (مملوكة أو في حكم المملوكة) أو وضع اليد أو مستأجرة مقابل مال أو مستأجرة مقابل حصة من الناتج.

22/ 7- إدارة الحيازة/الجزء

ويقصد بها الشخص المعني بإدارة نشاطات الحيازة الزراعية واستخدام مكوناتها ومتابعة تنفيذ هذه الأعمال. وقد يكون الشخص المعني بإدارة الحيازة:

- الحائز نفسه حيث يتولى المهام الإدارية المطلوبة ولا يوجد شخص أو أشخاص آخريين يقومون بهذا الدور.
- أحد أفراد الأسرة وقد يكون الابن أو الزوجة مثلاً، ويجب هنا تحديد جنس الشخص الذي يدير الحيازة.
- مدير مأجور وهو شخص آخر يكلف بإدارة نشاطات الحيازة اليومية لقاء اجر مادي أو عيني.

23/ 7- الكيان القانوني للحائز

الكيان القانوني أو الوضع القانوني للحائز يعني طبيعة الحائز الذي تقع عليه المسؤولية الإدارية والفنية والاقتصادية المتعلقة بالحيازة والذي قد يكون:

فرد: هو شخص (ذكر أو أنثى) والذي قد يكون وحيدا أو رئيسا للأسرة أو انشط أفراد الأسرة وأكثرهم اهتماما وانشغالاً بإدارة الحياة.

أسرة: أي أن أكثر من فرد في الأسرة الواحدة مسؤولين عن الحياة ويشتركون في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الحياة. أفراد شركاء: هم أشخاص ينتمون إلى أسر مختلفة ويشتركون في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الحياة الزراعية ويتحملون التبعات لتشغيل الحياة.

شركة مسجلة وفق قانون الشركات: تمثل الحالة التي يسهم عدد من الأشخاص أو الجهات في الحياة وتتولى إدارة الشركة مسؤولية التصرف بمواردها وإدارتها بشكل مباشر أو من خلال مدير بأجر.

هيئة حكومية: في حالة أن تعود الحياة إلى هيئة حكومية تتولى التصرف بمواردها وتديرها بشكل مباشر أو من خلال مدير بأجر أو مؤسسة فإن الحائز يعتبر هيئة حكومية.

أخرى: إذا كان الكيان القانوني غير ما ذكر سابقاً.

24/7- مصادر تمويل الحياة/الجزء:

يقصد بها الجهات التي لجأ إليها الحائز للحصول على قروض لتمويل مشاريع خاصة بالحياة سواء خلال السنة الزراعية 2016-2017 أو قبل ذلك. ولا بد من التأكيد على أن هذه القروض هي لغايات تمويل المشاريع الزراعية داخل نفس الحياة وليست خارجها أو على مجالات أخرى.

25/7- رب الأسرة:

هو الشخص الذي يعترف به الأعضاء الآخرون بأنه الرئيس وله سلطة ومسؤولية أساسية في تدبير شؤون الأسرة.

26/7- المدلي بالمعلومات:

هو الشخص الذي تجمع منه البيانات الخاصة بالحياة الزراعية ويجب أن يكون قادر ومؤهل لإعطاء تلك البيانات.

27/7- عمر الحائز (بالسنوات الكاملة):

هو الفترة الزمنية التي تفصل ما بين تاريخ الميلاد وتاريخ التعداد محسوبة بالسنوات التقويمية الكاملة، أي بإهمال الشهور والأيام مهما كان عددها مثلاً يعتبر عمر الشخص 12 سنة إذا كان عمره 12 سنة و 9 شهور.

28/7- العامل الزراعي الدائم:

هو الشخص الذي يعمل بشكل منتظم ومستمر في الحيازة خلال السنة الزراعية.

29/7- العامل الزراعي المؤقت (العرضي):

هو العامل الذي يعمل بشكل غير منتظم وغير مستمر في الحيازة خلال السنة الزراعية وغالبا ما تستخدم العمالة المؤقتة (العرضية) لفترات قصيرة لإنجاز مهام محدودة كالحصاد وقطف الثمار.....وغيرها، بحيث تنتهي خدماتهم بانتهاء المهمة.

30/7- مهنة الحائز الرئيسية:

هي العمل الرئيسي الذي يمارسه المعني ويقضي فيه معظم الوقت المعتاد للعمل. فإذا كان يقضي أكثر من 50% من وقت عمله خلال السنة في العمل الزراعي فأن مهنته الرئيسية تعتبر الزراعة، أما إذا كان يقضي أكثر من 50% من وقت عمله خلال السنة في عمل غير زراعي فأن مهنته الرئيسية تعتبر غير زراعية.

31/7- المهنة الثانوية:-

هي العمل الثانوي الذي يمارسه الشخص المعني ويقضي فيه اقل من 50% من الوقت المخصص للعمل (اقل من 50%) من وقت عمله خلال السنة.

32/7- العامل الزراعي:

هو ذلك الشخص الذي كان لديه عمل في وقت ما داخل الحيازة الزراعية خلال السنة المرجعية للتعداد وكانت حالة العمالة له تصنف بأنه عامل، وعمل مقابل أجر أو في شكل غذاء أو أي منتج من منتجات المزرعة وربما يكون هنالك مكافآت أو تعويضات متفق عليها في وقت ما خلال السنة، وهذا يشمل العمال الدائمين والعمال المؤقتين، والشخص الذي عمل في الحيازة مرات عديدة خلال الفترة المرجعية يعد مرة واحدة فقط من ضمن العمالة الزراعية

33/7- المساحة المملوكة:

هي مساحة الحيازة التي يملك حائزها سند ملكيتها وله الحق في تقدير طبيعة استخدامها، مع ملاحظة أن المساحة المملوكة والمؤجرة للغير لا تدخل ضمن حيازة الأرض.

34/7- المساحة المستأجرة:

هي مجموع مساحة الأرض التي يستأجرها الحائز من آخرين خلال فترة محدودة من الزمن. وقد تكون مقابل مبلغ من المال متفق عليه أو حصة من الإنتاج أو الاثني معا. وتكون مسؤولية إدارة الحيازة من قبل الحائز.

35/7- المساحة المستغلة على أساس وضع اليد:

هي مجموع مساحة الأرض التي يستغلها الحائز دون سند ملكية ودون نظام استئجار. وقد تكون الأرض التي يستغلها واضعو اليد أرضا خاصة أو أرضا عامة تستغل دون معرفة أو موافقة المالك.

36/7- المساحة الكلية للحيازة :

هي مساحة الحيازة، بما في ذلك المساحة المملوكة أو المساحة المستأجرة من آخرين وأية مساحات يحوزها الحائز وفق حقوق استغلال أخرى مثل وضع اليد، ويستبعد منها المساحة التي يملكها الحائز إذا كان قد أجرها لآخرين، وتتكون الحيازة من الأراضي المزروعة والأراضي المشغولة ببيت المزرعة وحظائر الحيوانات والمساحات والطرق. ويجب أن ترد مساحة لأي جزء من الحيازة حتى ولو كان حيواني فقط. .

37/7- الجزء من الحيازة :

هو أية ارض منفصلة عن بقية أجزاء الحيازة سواء كان ذلك بأرض ليست تحت تصرف الحائز أو بسكة حديد أو بطريق عام، أو بغابات أو ما شابه ذلك، وقد تتكون الحيازة من جزء واحد أو أكثر، شريطة أن تكون جميع أجزاء الحيازة تحت إدارة واحدة.

38/7- المساحة الصالحة للزراعة:

هي جزء من المساحة الكلية للحيازة، وتشمل جميع مساحات الأرض تحت مختلف أساليب الاستغلال بما فيها الأراضي المزروعة والأراضي البور (للراحة).

39/7- المساحة غير الصالحة للزراعة:

هي جزء من المساحة الكلية، ولا تصلح لزراعة أي محصول نباتي لسبب دائم أو مؤقت مثل الأراضي الملحية والأراضي الصخرية والأراضي شديدة الانحدار.

40/7- ارض المحاصيل المؤقتة المكشوفة(خضراوات ومحاصيل حقلية وأزهار قطف مكشوفة):

وهي جميع الأراضي المزروعة بأسلوب الزراعة المكشوفة (غير المحمية) والتي استخدمت لزراعة محاصيل دورة حياتها اقل من سنة واحدة، فهي تزرع وتحصد ويجمع إنتاجها في اقل من سنة، وتشمل المحاصيل الحقلية والخضراوات المكشوفة، وأزهار القطف المكشوفة.

41/7- ارض تحت المراعي المؤقتة:

وهي الأراضي التي تزرع بأعشاب رعوية، تستخدم لتغذية الحيوانات وتكون دورة حياتها اقل من خمس سنوات.

42/7- ارض متروكة بور للراحة:

هي مساحة من ارض الزراعة المؤقتة، والتي تستغل عادة لغايات الإنتاج الزراعي، ضمن دورة زراعية تتبع في الحياة، وتكون متروكة بور للراحة في الموسم الزراعي المتعلق بالتعداد.

43/7- ارض المحاصيل المؤقتة المحمية(خضراوات وأزهار قطف محمية):

وهي الأرض المغطاة بغطاء واقى من الزجاج أو البلاستيك أو أي مادة أخرى وذلك بهدف حماية النباتات من العوامل الخارجية، ويستخدم هذا الأسلوب غالبا في زراعة الخضراوات وأزهار القطف المحمية.

44/7- ارض تحت المحاصيل الدائمة (الأشجار الدائمة):

وهي مساحة من الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة لا تحتاج لإعادة زراعتها بعد كل موسم قطف مثل الأشجار الثمرية والتي تعمر لعدة سنوات.

45 /7- أراض تحت المراعي والمروج الدائمة (مراعي دائمة):

وهي الأرض داخل الحياة المستغلة بصورة دائمة (لمدة خمس سنوات فأكثر) بمحاصيل العلف العشبية سواء كانت تبذر باستمرار أو تنبت بصورة طبيعية.

46 /7- ارض الغابات (أشجار حرجية):

وهي الأرض التي تحتوي على أشجار حرجية بشكل كثيف، وجدت بالطبيعة أو بفعل الإنسان، ولها أو سيكون لها قيمة كأخشاب أو منتجات أخرى للغابات أو تستخدم كمصدات رياح.

47/7- مساحة المشاتل:

وهي جزء من مساحة الحيازة تستخدم لإنتاج الأشتال، سواء كانت أشتال خضراوات مثل البندورة أو أشتال محاصيل حقلية مثل التبغ أو أشتال أشجار ثمرية مثل الحمضيات.

48/7- ارض غير مستغلة ولها قدرة كامنة على الإنتاج(بور بالإهمال):

هي مساحة من الأرض متروكة بدون استغلال عدة مواسم زراعية تزيد عن ثلاثة مواسم وبمحااجة إلى عمليات استصلاح لتصبح قادرة على الإنتاج.

49/7- العروة الشتوية:

هي الفترة الزمنية التي تتم خلالها عملية زراعة المحاصيل الزراعية المؤقتة والتي تقع ما بين شهر آب ونهاية شهر تشرين ثاني في مناطق الأغوار، وتقع ما بين شهر آب ونهاية شهر كانون الثاني في المناطق المرتفعة.

50/7- العروة الصيفية:

هي الفترة الزمنية التي تتم خلالها عملية زراعة المحاصيل الزراعية المؤقتة والتي تقع ما بين شهر كانون الأول ونهاية شهر تموز في مناطق الأغوار، وتقع ما بين شهر شباط ونهاية شهر تموز في المناطق المرتفعة.

51/7- المحصول المنفرد:

هو محصول من نوع واحد مزروع في مساحة معينة بشكل مستقل (أي بمفرده دون وجود محاصيل من أنواع أخرى مختلطة معه في نفس المساحة كأن يكون الحقل مزروع زيتونا فقط أو بندوره فقط أو قمح فقط).

52/3- المحاصيل المتعاقبة:

هو المحصول المؤقت (خضراوات او محاصيل حقلية)المزروع داخل حقل مزروع بمحصول مؤقت اخر (بشكل كامل او جزئي) بعد تاريخ زراعة المحصول الاول ، او معاد زراعته بعد انتهاء المحصول المؤقت الاول.

(بمعنى أن نفس قطعة الأرض تزرع أكثر من مرة خلال السنة الزراعية).

53/7- المساحة المقترنة:

هي كل مساحة مزروعة بمحصول مؤقت (خضروات او محاصيل حقلية) داخل حقل الاشجار الدائمة بشكل كامل او جزئي، وتقدر مساحتة بحيث تكون اقل من مساحة حقل الاشجار.

54/7- المساحة المحصولية:

هي مجموع مساحات المحاصيل المختلفة التي زرعت خلال العام الزراعي سواء زرعت بالتعاقب أو بالاقتران.

55/7- الأشجار المبعثرة:

هي أعداد الأشجار الثمرية (سواء من نوع واحد أو أكثر) والمزروعة في مساحة أرض الحيازة/الجزء بشكل مبعثر أو مزروعة على الجوانب والممرات وتشكل سياج أو مصدات رياح.

56/3- المساحة المروية:

هي المساحة من الأرض التي تزود عادة وبشكل متعمد بالماء من غير المطر وذلك بهدف تحسين إنتاج المحاصيل والمراعي.

57/7- حيوانات المزرعة:

تشمل جميع الحيوانات المحتفظ بها والمرباة بشكل رئيسي لأغراض الإنتاج الحيواني والخدمات المزرعية وتشمل الأبقار والجاموس والضأن والماعز والخيول والبغال والحمير والجمال والدواجن والنحل.

58/7- الضأن :

عبارة عن الأغنام التي يغطي جسمها الصوف وغالباً ما يكون لها ليه وتتضمن السلالات التالية :-

الضأن البلدي:- وهو أحد سلالات الضأن الموجودة في معظم مناطق المملكة، وهو أصغر حجماً من الأنواع الأخرى و يغلب عليه اللون الأبيض.

- الضأن النجدي:- وهو أكبر حجماً من الضأن البلدي و يغلب عليه اللون الأسود و يتواجد غالباً في المناطق الجبلية.

- الضأن المهجن :- وهو سلالة ناتجة عن تزاوج الضأن العواسي مع الضأن النجدي ويكون حجمه وسط بين الاثنين .

- الضأن الأجنبي :- وهو سلالة من الضأن القبرصي و يكون حجمه أكبر من البلدي وله ليه صغيرة تنتهي بذيل وهو متواجد في بعض مزارع الأغنام .

59/7- الماعز:

عبارة عن الأغنام التي يغطي جسمها شعر وليس لها ليه و تتضمن السلالات التالية:-

- الماعز البلدي: وهي سلالة موجودة في معظم مناطق المملكة، وهي أصغر حجماً من السلالات الأخرى، ويغلب عليها اللون الأسود.

- الماعز الشامي: وهي السلالة الأكبر حجماً من البلدي و يغلب عليها اللون البني الفاتح أو الغامق.

- الماعز المهجن: وهي سلالة ناتجة عن تزاوج البلدي مع الشامي و حجمها وسط بين الاثنين.

- الماعز الأجنبي: مصدرها من البلاد الأجنبية ويكون حجمها أكبر وذات إنتاجية عالية.

60/7- الأبقار :-

وتتضمن السلالات التالية:-

- الأبقار الهولندية:- وهي إحدى سلالات الأبقار كبيرة الحجم وذات إنتاجية عالية ولونها أسود فيه بقع بيضاء.

- الأبقار البلدية:- تكون أصغر حجماً من الأبقار الهولندية، وأقل إنتاجية ويغلب عليها اللون البني.

- الأبقار الشامية:- هي الأبقار الجولانية لونها أصفر فاتح لا يوجد بها بقع، متوسطة القامة رأسها أكبر من البقر الهولندي، عرضة الأكتاف، إنتاجها بالسنة 3طن من الحليب ويكثر تواجدها بالمنطقة الشمالية المحاذية لسوريا، وهذا النوع على وشك الانقراض.

- الأبقار المهجنة:- عبارة عن خليط بين بقر هولشتاين فريزين والبلدي لإنتاج جيل يسمى الخليط إنتاجه وسط بين السلالتين بلدي 800 كيلو والهولندي 5000 كيلو فينتج ما مقداره 2500 كيلو، مقاوم للأمراض والظروف الطبيعية، احتياجه من الأعلاف أقل من الفريزين وأكثر من البلدي ويعتمد على المراعي.

61/7- المزارع المنظمة :-

هي جميع المزارع المتخصصة بإنتاج نوع أو أكثر من أنواع الثروة الحيوانية، وتتوفر فيها الأبنية والأدوات اللازمة لتربية الحيوانات وتعمل بأسلوب تجاري، ويتطلب إنشاؤها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الجهات الرسمية وفق شروط معينة ومنها:

أ- مزارع الأبقار المنظمة : هي مزارع تختص بتربية الأبقار لأغراض تجارية ، وتحتوي على مرابط وبركسات للتربية ومحلب آلي وغرفة مبردة أو خزان مبرد و مستودع للأعلاف..... وغيرها.

ب- مزارع الدواجن المنظمة ومنها :-

- الدجاج اللحم: وهي المزارع المخصصة لتربية الدجاج بغرض إنتاج اللحوم وتربي فيها سلالات لها قدرة عالية على تحويل العلف إلى لحم .

- الدجاج البياض: وهي المزارع المخصصة لإنتاج بيض المائدة ولها قدرة عالية على تحويل العلف إلى بيض.

- دجاج الامهات: وهي المزارع المخصصة لإنتاج بيض التفقيس .

62/7- الدواجن المنزلية :-

تشمل جميع الدواجن التي تربي في البيوت (الحيازات غير المنظمة) لأغراض الإنتاج الزراعي ويستثنى من ذلك الدواجن والطيور التي تستخدم لأغراض الزينة مثل العصافير والطيور.

63/7- مزارع الأسماك:-

وهي برك مخصصة لغايات تربية الأسماك سواء كانت تستخدم فيها مياه عذبة أو مياه مالحة وسواء كان الهدف من التربية هو التكاثر أو إنتاج الأسماك.

64/7- خلايا النحل :تقسم خلايا النحل إلى نوعين :-

- خلايا تقليدية: تصنع من الطين أو الفخار وهي خلايا بدائية قليلة الاستعمال في الأردن.

- خلايا حديثة: توجد بعدة أشكال وهي مصنوعة من الخشب وفق مواصفات علمية يسهل التعامل معها والكشف عن النحل الموجود فيها كلما دعت الضرورة لذلك.

65/7- سلالات (طوائف) النحل :

تقسم سلالات النحل إلى ثلاثة سلالات :-

- بلدي: تعرف هذه السلالة بسلالة نحل الأراضي المقدسة أو السلالة السورية، يوجد منها صنفان هما النحل السياقي (الحراثي) والنحل الغنامي (القمرى).

- أجنبي: وهي السلالات المستوردة مثل السلالة الإيطالية والكرنيولية والسلالة القوقازية .

- مهجن: وهي نتاج تهجين بين السلالة المحلية والسلالات النقية التي أدخلت إلى الأردن. وبعض هذه المهجن تحمل صفات جيدة وبعضها غير مرغوب فيه.

66 / 7- الآبار:

يقصد بها كل بئر تستخدم مياهها في الإنتاج الزراعي سواء كان ارتوازيا أو تجميعيا أو للتخزين، ولا يشمل ذلك الآبار التي تستخدم في غير الأغراض الزراعية مثل آبار الشرب وغيرها.

67 / 7- الآلات والمعدات:

يقصد بها الآلات والمعدات الزراعية التي يملكها حائزون زراعيون فقط، ولا تشمل الآلات الزراعية التي يملكها القطاع العام والجمعيات التعاونية والشركات التي تؤجر الآلات للحائزين الزراعيين.

68/7- الزراعة العضوية :

هي نظام زراعي يعتمد على استخدام المواد الطبيعية البيولوجية في الزراعة بدلا من الأسمدة الكيماوية و المبيدات ومواد مكافحة الضارة بالصحة العامة. كما لا يسمح فيه باستخدام السلالات والكائنات المحورة وراثيا و المواد الحافظة في عمليات التصنيع والإعداد أو التعليب، وبالتالي تصل المواد الغذائية إلى المستهلك بحالتها الطبيعية.